«الجماعة» أعلنت تبنيه بأكثرية ناهزت 64 في المئة

مصر: «الإخوان» يمررون الدستور.. بنعم

■ الكتاتني: أيدينا ممدودة لكل القوى لنرسم سوياً معالم المرحلة القادمة

■ نائبة في الكونغرس الأمريكي تؤكد: التصويت هزيمة للشعب المصري

جانب من تظاهرة مؤيدة لمرسي وفي الاطار موظف اقتراع خلال عملية فرز الاصوات

القاهرة – «أ ف ب» – اعلنت جماعة الاخوان المسلمين ووسائل اعلام رسمية امس انه تم تبني مشروع الدستور المصري المثير للجدل باكثرية ناهزت 64 في المئة من اصوات المشاركين في الاستفتاء الذي جرى على مرحلتين.

وكما حدث السبت الماضي، تحدثت جبهة الانقاذ الوطني عن عمليات تزوير واكدت في بيان ان بعض الاشخاص ادعوا انهم قضاة للاشراف على التصويت.

وقالت جماعة الاخوان التي جاء منها الرئيس محمد مرسي وصحيفة الاهرام الحكومية انهما استندتا في ما اعلنتاه الى نتائج المرحلة الثانية من الاستفتاء حول الدستور التي نظمت السبت والمرحلة الاولى التي كانت جرت قبل اسبوع.

وكشفت الارقام التي وضعتها الجماعة في تغريدة على تويتر ان نسبة المشاركة الاجمالية في التصويت بلغت 32 بالمئة.

وتشمل هذه الارقام مرحلتي الاقتراع وتعتمد على تقارير المسؤولين العائدين من كل مراكز الاقتراع تقريبا، كما قال المصدر نفسه.

ويفترض ان تعلن اللجنة الانتخابية النتائج النهائية خلال يومين.

وبعيد اعلان النتائج وفي تغريدة على تويتر، كتب سعد الكتاتني رئيس حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية للاخوان «نمد ايدينا في حزب الحرية والعدالة لكل الاحزاب السياسية ولكل القوى الوطنية لنرسم سويا معالم المرحلة القادمة واتمنى ان نبدأ جميعا صفحة جديدة».

من جهته، قال الحزب في بيان ان «الشعب المصري واصل مسيرته نحو استكمال بناء دولته الديمقراطية الحديثة بعد ان طوى صفحة الظلم والعدوان الى غير رجعة».

واكد ان مراقبيه «تأكدوا من ان التصويت والفرز تما تحت اشراف قضائي كامل ومراقبة حقوقية ومتابعة اعلامية محلية وعالمية».

وتابع انه «بالرغم من رصد بعض المخالفات الا انها قليلة ومحدودة الاثر ولا تؤثر في مجملها على سلامة الاستفتاء».

وقد دعت جبهة الانقاذ الوطني ومجموعات للدفاع عن حقوق الانسان الى مؤتمرات صحافية امس لاعلان ملاحظاتها على سير المرحلة الثانية من الدستور.

وفي واشنطن وقبل اعلان اي نتيجة، وصفت نائبة جمهورية عضو في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، التصويت بانه «هزيمة للشعب المصري».

وقالت ايليانا روس ليتينن في بيان «لا يمكن الاحتفال بابدال نظام مستبد بحكم ديكتاتوري اسلامي».

وقبل ساعات من انتهاء المرحلة الثانية من الاستفتاء على مشروع الدستور الذي اغرق البلاد في ازمة سياسية خطيرة، اعلن نائب الرئيس المصري محمود مكي «58 عاما» استقالته من منصبه بينما تحدثت معلومات متضاربة عن استقالة حاكم المصرف المركزي فاروق العقدة.

وبرر مكي احد رموز تيار استقلال القضاء الذي خاض معارك في العامين 2005 و2006 مع نظام الرئيس السابق حسني مبارك احتجاجا على تزوير الانتخابات التشريعية في ذلك الحين، استقالته بالقول ان «طبيعة العمل السياسي لا تناسب تكويني المهني كقاض».

وفي الوقت نفسه، اعلن التلفزيون المصري استقالة محافظ البنك المركزي فاروق العقدة من منصبه، بعدما تحدثت شائعات في الايام الماضية عن احتمال رحيله لاسباب صحية.

لكن مصدرا مسؤولا في رئاسة مجلس الوزراء نفى ذلك، مؤكدا ان «هذا الخبر عار عن الصحة». كما ذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط.

وتؤكد مجموعات الدفاع عن الحريات ان الدستور يهدد حقوق الاقليات الدينية والنساء ويسمح للسياسيين الذين يتمتعون بتأثير كبير على الحياة السياسية، بمحاكمة المدنيين الذين يرون انهم «يضرون» بالجيش.

وتشهد مصر انقساما حادا بشأن مشروع الدستور وتراجعا في الاحتياطي من العملة الاجنبية والاستثمارات الاجنبية منذ الاطاحة بنظام حسني مبارك قبل عامين.

وكان صندوق النقد الدولي اعلن في 11 ديسمبر الحالي ان مصر طلبت منه ارجاء طلبها الحصول على قرض بقيمة 4,8 مليارات دولار تم الاتفاق عليه في نوفمبر بسبب الازمة السياسية التي تهز البلاد.

وفي حال اقر الدستور الجديد الذي اعده مجلس تأسيسي يهيمن عليه الاسلاميون وقاطعه المسيحيون والليبراليون، فسيدخل حيز التنفيذ هذا الاسبوع.

وتعني الموافقة على الدستور التوجه نحو تنظيم انتخابات تشريعية بعد اصدار قانون انتخابي. ويفترض ان يتم ذلك في غضون شهرين.

لكن محللين يرون ان اقرار هذا الدستور الجديد لن يعني انتهاء الازمة بسبب عمق الانقسامات.

ودعا الرئيس المصري الى الاستفتاء على الدستور رغم نشوب ازمة سياسية كبيرة في البلاد التي شهدت تظاهرات حاشدة خلال الاسابيع الثلاثة الماضية بناء على دعوة جبهة الانقاذ الوطني المعارضة التي تضم المعارضة اليسارية والليبرالية.

وتخللت التظاهرات اعمال عنف ادت خصوصا الى مقتل ثمانية اشخاص في الخامس من ديسمبر الجاري في اشتباكات بين انصار ومعارضي مرسي امام قصر الرئاسة في القاهرة.

وعشية الجولة الثانية من الانتخابات جرح 62 شخصا من بينهم 12 من رجال الشرطة في اشتباكات في مدينة الاسكندرية «شمال» بين المؤيدين والمعارضين للاخوان والحركات السلفية المتحالفة معها.

وقررت العديد من الهيئات القضائية مقاطعة الاشراف على الاستفتاء احتجاجا على قرارات للرئيس المصري اعتبرتها تدخلا في شؤون السلطة القضائية، الا ان اللجنة العليا للانتخابات التي تنظم الاستفتاء اكدت ان لديها عددا كافيا من القضاة للاشراف على الاقتراع.

النقض تنظر طعن مبارك حول قضية قتل المتظاهرين

القاهرة – «كونا» – بدأت محكمة النقض امس نظر الطعون المقدمة من الرئيس السابق حسني مبارك ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي المطالبة بالغاء الحكم الصادر من محكمة الجنايات بمعاقبتهما بالسجن المؤبد اثر ادانتهما في قضية قتل المتظاهرين في ثورة 25 يناير.

وتنظر محكمة النقض طعن النيابة العامة على احكام البراءة وانقضاء الدعوى الجنائية الصادرة لصالح الرئيس السابق ونجليه ورجل الأعمال حسين سالم والمساعدين الستة لوزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي في الجوانب المتعلقة بتصدير الغاز إلى إسرائيل واستغلال النفوذ الرئاسي. وكانت هيئة الدفاع عن مبارك والعادلي تقدمت بطعون أمام محكمة النقض على حكم الإدانة والسجن المؤبد الصادر ضدهما من محكمة جنايات القاهرة للاشتراك في قتل المتظاهرين في ثورة 25 يناير، كما تضمن الحكم انقضاء الدعوى الجنائية ضد كل من الرئيس السابق مبارك ونجليه جمال وعلاء مبارك ورجل الأعمال حسين سالم بشأن ما نسب اليهم من استغلال النفوذ وتقديم «رشاوى» وجنحة قبولها بانقضاء المدة المسقطة للدعوى الجنائية وذلك في قضية استخدام مبارك ونجليه للنفوذ الرئاسي في تمكين حسين سالم من الحصول على مساحات شاسعة من الأراضي المميزة بمنتجع شرم الشيخ.

بعد مهاجمة محسوبين عليها اجتماعاً لحزبه

السبسي: النهضة أكبر خطر يهدد تونس

الباجي السبسي

تونس – «أ ف ب» – اتهم الباجي قايد السبسي رئيس حزب نداء تونس المعارض وزارة الداخلية بالتواطؤ مع محسوبين على حركة النهضة الإسلامية الحاكمة هاجموا السبت اجتماعا لحزبه في جزيرة جربة «جنوب»، معتبرا ان حركة النهضة «اصبحت خطرا على تونس».

وقال السبسي لاذاعة «موزاييك اف ام» التونسية الخاصة «اوجه نداء الى المواطنين «التونسيين» وانبههم واقول لهم ان «حركة» النهضة اصبحت اكبر خطر على البلاد، وان امتكم لم يعد مضمونا».

واضاف ان الذين هاجموا اجتماع حزبه السبت في جربة ينتمون الى حركة النهضة والى «الرابطة الوطنية لحماية الثورة» «غير حكومية» المحسوبة على النهضة.

واتهم الشرطة بالتواطؤ مع المهاجمين و«مساعدتهم على افشال الاجتماع» الذي قال انه بدأ بحضور الفي شخص من سكان جربة وتم الغاؤه بعد الهجوم.

وذكر بان حزبه اعلم في وقت سابق وزارة الداخلية بتاريخ عقد الاجتماع ومكانه وانه تلقى منها «تطمينات» بتأمينه.

ويتولى وزارة الداخلية علي العريض القيادي في حركة النهضة.

وقال قايد السبسي «الدولة لم تعد قادرة على حفظ امن مواطنيها وربما سنعود الى قانون الغاب وكل واحد سيحمي امنه بنفسه».

وهاجم مئات المتظاهرين المحسوبين على النهضة فندقا في جربة جنوب البلاد كان مسؤولون من حزب نداء تونس يستعدون لعقد اجتماع حزبي.

وقال مراسل لفرانس برس ان مئات المتظاهرين تجمعوا وهم يرفعون لافتات عليها شعارات معادية لحزب نداء تونس امام فندق في مبدون في جزيرة جربة، ثم تمكنوا من تجاوز الطوق الامني الذي فرضته ودخلوا الى الفندق وانتشروا فيه.

وبعد ذلك اقتحم المتظاهرون القاعة التي كان يفترض ان يعقد فيها الاجتماع وارغموا الحزب على الغائه.

وكان الاجتماع بمناسبة ذكرى اربعين لطفي نقض القيادي في الحزب الذي قتل في تظاهرين في الجنوب بعد ان ضربه متظاهرون محسوبون على النهضة حتى الموت في اكتوبر.

وتعرض اعضاء الحزب في الصباح للرشق بالحجارة الذي ادى الى تهشم بعض نوافذ الفندق.

وبعد الظهر، كان المتظاهرون يحاصرون كوادر واعضاء في الحزب وصحافيين داخل الفندق، وهم يهتفون «اخرجوا ايها القذرون».

والتزمت الشرطة بالوقوف على الحياد، ولم تتدخل.

ومع حلول المساء، عاد الهدوء ولكن المتظاهرين كانوا لا يزالون محتشدين امام الفندق.

ويقود رئيس الوزراء السابق الباجي قائد السبسي حزب نداء تونس الذي تعتبره حركة النهضة امتدادا لحزب التجمع الذي كان يحكم البلاد في عهد بن علي. تأسس حزب نداء تونس في يوليو الماضي وتفيد استطلاعات الرأي انه يتمتع بشعبية موازية لشعبية النهضة وانه المنافس الاول لها في الانتخابات القادمة. وتتكرر الصدامات بين انصار الفريقين.

ومنذ الصيف، تصاعدت التظاهرات العنيفة والهجمات التي تنفذها مجموعات اسلامية متطرفة صغيرة في تونس التي تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي والامني منذ الاطاحة بن علي مطلع 2011.

نخوض حرباً اقتصادية محددة الهدف مع العدو

نجاد: سيطرنا على تداعيات العقوبات الدولية

طهران – «أ ف ب» – اكد الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد امس الاول ان بلاده «تمكنت حتى الآن من السيطرة» على تداعيات العقوبات الدولية التي فرضت عليها على خلفية برنامجها النووي المثير للجدل.

وقال احمدي نجاد في مقابلة مع التلفزيون الرسمي «نخوض حربا اقتصادية محددة الهدف مع العدو»، في اشارة الى الدول الغربية التي تتهم ايران بالسعي الى حيازة سلاح نووي تحت ستار برنامج مدني.

واضاف ان «العقوبات المحددة الهدف التي قال اعداؤنا انها ستتسبب بشلنا ادت الى تراجع مبيعاتنا النفطية. انها تمنعنا ايضا من نقل عائداتنا النفطية. هذا الامر يطاول تجارتنا التي ترتبط بالنفط».

لكنه تدارك «تمكنا حتى الان من السيطرة على هذا الامر الذي لم يتخذ المنحى الذي كانوا يتوقعونه. كانوا يعتقدون ان البلد سينهار لكن هذا لم يحصل».

وتفرض الدول الغربية منذ بداية العام حظرا نفطيا على ايران.

وادت العقوبات الى تراجع انتاج النفط وصادراته في شكل كبير فضلا عن ازمة في النقد الاجنبي تسببت بانهيار سعر الريال الايراني في اكتوبر، الامر الذي فاقم التضخم.

واقر وزير الاقتصاد الايراني الاسبوع الفائت بان العقوبات المالية ادت الى تراجع العائدات النفطية بنسبة خمسين في المئة. واوضح احمدي نجاد ان حكومته «اعدت خططا بعيدة المدى» للحد من ارتهان ايران للاموال الناتجة من النفط.

وقال ايضا «لن ندع «الغربيين» بعد اليوم يلجأون الى اجراءات اقتصادية تتحول وسيلة ضغط»، مع اقراره بان هذه الضغوط كانت «قاسية على السكان».

قوات الاحتلال تعتقل فلسطينياً بتهمة، دهس شرطي

«الناتو» يدخل على خط إذابة الجليد بين إسرائيل وتركيا

■ «جيرو زاليم بوست»: إسرائيل تشارك في تدريبات ينظمها «الحلف» خلال 2013

■ الشرطة الاسرائيلية تطلق النار على الفتى الفلسطيني في القدس

آردوغان

داناياهو

غزة – «كونا» – اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي فجر أمس شابا فلسطينيا بعد ان اصابته بجراح اثر اطلاق النار عليه بزعم دهسه شرطيا اسرائيليا في مدينة القدس المحتلة.

وادعت وسائل اعلام اسرائيلية ان سائق سيارة اجرة من سكان جبل المكبر في القدس اصيب بجروح طفيفة نتيجة اطلاق افراد من الشرطة النار عليه بعد ان دهس شرطيا على مدخل مخفر الشرطة في الحي.

وقالت ان ثلاثة من رجال الشرطة اطلقوا النار تجاه الفلسطيني بعد ان صدم الشرطي واصابوه بجراح طفيفة ثم قاموا باعتقاله.

وعلى صعيد منفصل كشفت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية امس ان اسرائيل ستشارك في نشاطات وتدريبات مختلفة سوف ينظمها حلف شمال الاطلسي «ناتو» خلال العام 2013.

وقالت الصحيفة ان اسرائيل تسلمت تأكيدا بموافقة الحلف على المشاركة في هذه النشاطات بالرغم من حال التوتر التي تسود الان مع تركيا والتي استجاب الحلف لطلبها بنشر صواريخ باتريوت على اراضيها.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين في الحلف القول «انهم يتوقعون ان يعمل حلف الاطلسي من خلال هذا التطور الخاص بنشر الصواريخ خاصة قرب الحدود مع سوريا للضغط على انقرة من اجل اذابة الجليد الذي يعيق علاقاتها مع تل ابيب».

وكانت تركيا وهي عضو في الحلف تعارض زيادة مشاركة اسرائيل في هذا التحالف العسكري خاصة بعد ان تدهورت علاقاتها مع الاخيرة وفق ما نقلت الصحيفة عن هؤلاء المسؤولين الذين لم تذكر اسماءهم او جنسياتهم.

وتعد اسرائيل شريكا للحلف كما اكدت «جيروزاليم بوست» وقد شاركت وفقا لهذا في عدة حلقات دراسية كان قد نظمها وتدريبات وكذلك تمارين خلال العام الماضي بالرغم من اعتراضات تركيا على ذلك.

واضافت مصادر حكومية اسرائيلية الصحيفة «ان اسرائيل ستشارك خلال العام المقبل في عدة انشطة وتدريبات لحلف شمال الاطلسي بالرغم من اعتراضات انقرة المستمرة على هذه المشاركة».